الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

الشعبة : تسيير واقتصاد المادة الإقتصاد والمناجمنت

المجال المفاهيمي الثالث: الاختلالات الاقتصادية

الوحدة السابعة : التضخم

درس التضخم

1 - تعريف التضخم:

يعرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي ، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض .

من التعريف السابق نلاحظ أنه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال أن هناك تضخم . ومن بين هذه العناصر ما يلي :

- ✓ وجود ارتفاع مستمر للأسعار ، أي لا يكون هذا الارتفاع وقتيا (ظرفيا) .
- ✓ أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا ، بمعنى أن لا يكون ناتجا عن ظرف طارئ مثل الكوارث الطبيعية .
- ✓ وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي ، أي أن الطلب على مختلف السلع والخدمات يفوق بكثير ما هو معروض منها .

2 - أنواع التضخم:

للتضخم أنواع متعددة نذكر منها :

- **التضخم الظاهر(الطليق) :** هو الذي يظهر أثره بشكل مباشر وجلي في ارتفاع الأسعار ، وينعكس ذلك في ارتفاع الأجور وغيرها من النفقات التي تتميز بالمرونة ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مختلف المداخيل بصفة عامة .
- **التضخم المكبوت:** هو تضخم خفي ومستتر ، وتكون الأسعار غير مرتفعة بسبب تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بصفة إدارية . الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء بعض السلع وظهور ما يسمى بالسوق السوداء التي تتميز بوجود السلع المفقودة ولكن بأسعار مرتفعة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

- **التضخم الكامن:** يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي ، ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى نظام توزيع السلع (نظام البطاقات) التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد ، ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية . وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب .
- **التضخم الجامح:** يعتبر هذا النوع أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني . ويتميز بارتفاع التضخم بمعدلات عالية تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق . وفي هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي للبلد ، فتزداد الأسعار ارتفاعا بصورة مذهلة تؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية ، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها بعد فقدان الثقة فيها .
- **التضخم الزاحف:** وهو أقل أنواع التضخم خطورة على الاقتصاد الوطني ، حيث يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع الأسعار بمعدلات بطيئة .

3 - أسباب التضخم:

- **التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية ، كرفع أجور ومرتبات العاملين ، والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور .
- **التضخم الناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .
- **التضخم الناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني:** إن الإفراط في إصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

4 - آثار التضخم:

للتضخم آثار متعددة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي .

4 - 1 - آثار التضخم الاقتصادية :

للتضخم آثار اقتصادية نقتصر على ذكر ما يلي :

- **انخفاض قيمة العملة:** بفعل التضخم تزداد الأسعار ارتفاعا بصورة كبيرة ومستمرة ، مما يؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية وبالتالي انخفاض قدرتها الشرائية .
- **انخفاض معدل الفائدة:** في حالة التضخم يكون عرض النقود أكبر من الطلب على النقود ، الأمر الذي يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض .

- **انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك:** عندما تنخفض قيمة العملة بفعل التضخم ، تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية وهي كونها مخزنا للقيمة أي كأداة ادخار . فارتفاع الأسعار من جهة ، وانخفاض سعر الفائدة من جهة ثانية ، والخوف من المستقبل من جهة ثالثة ، كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك .
- **انخفاض الإنتاج :** بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج .
- **محدودية الاستثمارات:** في حالة التضخم تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة والأجور بصفة خاصة .

4 - 2 - آثار التضخم الاجتماعية :

للتضخم آثار اجتماعية نقتصر على ذكر ما يلي :

- **ارتفاع نسبة البطالة:** كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومون بتسريح عدد من العمال ليصبحوا في تعداد البطالين .
- **ارتفاع معدل الفقر:** بفعل نسبة البطالة من جهة ، وبفعل الارتفاع المستمر للأسعار من جهة أخرى يزداد عدد الفقراء في المجتمع .
- **التأثير السلبي على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة** إن أكثر المتضررين من التضخم هم أصحاب الأجور والمرتبات ، حيث إن مداخيلهم عادة ما تكون ثابتة ، وحتى لو تغيرت فإنها تتغير ببطء شديد و بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار ، وبهذا تكون مداخيلهم الحقيقية في حالة تدهور مستمر .
- **ظهور الآفات الاجتماعية:** مثل تفشي الرشوة والفساد الإداري والكسب غير المشروع ... الخ .

5 - وسائل معالجة التضخم:

لعلاج التضخم وللحد من تفاقمه تتبع الدولة السياسات الاقتصادية التالية :

5 - 1 - سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار :

للخد من تفاقم ظاهرة التضخم ، تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات وأرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة .

5 - 2 - مراقبة الإصدار النقدي :

يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات من اجل مجابهة ظاهرة التضخم نذكر منها :

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM

- **رفع سعر إعادة الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من اجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .
- **سياسة السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق .
- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني:** المصارف التجارية ملزمة بإيداع جزء من الودائع (التي تستلمها من الجمهور) لدى البنك المركزي ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني . ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية .
- **رفع سعر الفائدة:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية .

5 - 3 - تحقيق التوازن في الميزانية (الموازنة) العامة :

في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي :

- **تخفيض الإنفاق الحكومي:** يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي من جهة ، وإلى زيادة كمية النقود المتداولة ف السوق من جهة أخرى ، وبالتالي فإن التخفيض من هذا الإنفاق سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة .
- **زيادة الضرائب على السلع الكمالية** لأن هذا يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة ، وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى .
- **اللجوء إلى الدين(القرض) العام :** إن سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة .

قلم الجزائر
WWW.DZPEN.COM